

أثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الدين العام في الدول المتحولة اقتصادياً
للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠): الاقتصاد الروماني أنموذجاً (*)

أ.م.د. سعدون حسين فرحان
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

Sadoon-hussain@uomosul.edu.iq

الباحثة: ايده بدروس اكوب موسى
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

ayda8bedrose88@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.2.18>

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/٧ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/١/٨ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٣٠

المستخلص

وجه مزيد من الاهتمام والتركيز في العقود الأربعة الأخيرة إلى دراسة محددات الدين العام، ويعود هذا إلى الآثار السلبية التي من الممكن أن تتركها مشكلة ترايد حجم الدين العام على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي.

هدف البحث إلى دراسة وتحليل انعكاسات متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية سواء أكانت مالية أم نقدية أم تجارية في الاقتصاد الروماني انطلاقاً من البحث فرضية مفادها: أن هناك تأثيرات لهذه المتغيرات في الدين العام إلا أن تأثيراتها قصيرة الأمد تفوق تأثيراتها طويلة الأمد، وقد اختيرت رومانيا بوصفها أحد الاقتصادات المتحولة إلى اقتصاد السوق.

غطى البحث المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) وقد جمعت البيانات اعتماداً على منشورات صندوق النقد والبنك الدوليين.

شمل البحث في مكوناته على جانبين الأول النظري، أما الجانب الثاني فاختص بالتحليل الكمي الذي استخدم فيه أنموذج (ARDL) الذي تلائم مع طبيعة بيانات البحث.

توصل البحث إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن هناك تأثيرات قصيرة الأجل لمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في حجم الدين العام في الاقتصاد الروماني تفوق تأثيراتها في الأمد الطويل وهذا عزز الفرضية التي انطلق منها البحث.

وقد وضع البحث عدد من المقترحات التي تتناسب مع النتائج التي توصل لها.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، السياسات الاقتصادية، الاقتصاد الروماني.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٢١-٣٣٧

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الأولى.

The effect of some macroeconomic policy variables on public debt in economically transformed countries for the period (1990-2020)

The Romanian economy as a model^(*)

Researcher: Idah Badros Akub Musa

Mosul University

College of Administration and Economic

ayda8bedrose88@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Saadoun Hussein Farhan

Mosul University

College of Administration and Economic

Sadoon-hussain@uomosul.edu.iq

Abstract

More attention and focus has been directed in the last four decades to the study of the determinants of public debt. This is due to the negative effects that the problem of increasing the size of public debt may have on various indicators of economic performance.

The aim of the research is to study and analyze the repercussions of the variables of macroeconomic policies, whether financial, monetary or commercial, in the Romanian economy. economies transitioning to a market economy.

The research covered the period (1990_2020), and the data was collected based on the publications of the International Monetary Fund and the World Bank. The research included in its components on two aspects, the first theoretical, while the second aspect concerned the quantitative analysis in which the (ARDL) model was used, which is appropriate to the nature of the research data.

The research reached a number of results, the most important of which were: that there are short-term effects of macroeconomic policy variables on the volume of public debt in the Romanian economy that outweigh their long-term effects, and this reinforced the hypothesis from which the research was launched.

The research put forward a number of proposals that are commensurate with its findings.

Key words: Public Debt, Economic Policies, Romanian Economy.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

المقدمة:

استقطبت دراسة المتغيرات الاقتصادية المحددة للدين العام انظار الكثير من الاقتصاديين، إذ تمثل مشكلة الدين العام من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، كما قد تشمل أيضاً عدد من الدول المتقدمة، وتنشعب آثارها تلك لتطال استقلالها الاقتصادي والسياسي معاً، ومع وجود الجدل حول جدوى اللجوء للدين العام والتفسيرات الكثيرة حول آثاره السلبية، إلا أن الواقع يفرض بشكل كبير على الكثير من الدول أن تتعامل معه بجدية وتحمل آثاره وتدخله في حساباتها الاقتصادية لسد فجوة (الاستثمار والادخار)، ولكن من المنطق أن يتم فرض وضع ضوابط دقيقة تحدد استخدامه ومراقبة مستوياته ودراسة كيفية تعظيم آثاره الإيجابية، وتقليص آثاره السلبية بشكل يضمن للبلد عدم تجاوز مستويات الدين العام القياسية، فضلاً عن تحمل الدولة المقترضة خدمة الدين التي غالباً ما تثقل الاقتصاد وتربك تطوره.

أهمية البحث:

تكتسب أهمية الدراسة بوصفها تسلط الأضواء على واحدة من المشاكل التي تعاني منها غالبية دول العالم، ولما كانت هذه الظاهرة مترامية في الدول النامية، فإن البحث والتحليل فيها يسهم في إيجاد السبل الحقيقية لعلاجها والضرورة تقتضي دراستها للخروج منها نحو إصلاح واقع الدين العام؛ لتستجيب للظروف الاقتصادية للبلدان، وتتوافق مع إمكانياتها في الوفاء بالتزاماتها إزاء الديون المترتبة عليها.

كما أن دراسة هذه المشكلة من خلال تأثير المتغيرات الاقتصادية في الدين العام، الأمر الذي يسهل البحث عن السياسات الاقتصادية التي تسهم في تخفيف الآثار السلبية لمشكلة الدين العام، فضلاً عن وضع الحلول المناسبة للحد من تأثيرات هذه الديون كونها أكثر من شكل ولها أكثر من تأثير في الواقع الاقتصادي لهذه الدول.

مشكلة البحث:

عانت العديد من دول العالم ومنها الدول النامية لاسيما المتحولة اقتصادياً مثل رومانيا في السنوات العابرة من مشكلة الدين العام كإحدى المشاكل التي تهدد حاضر ومستقبل التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذلك برزت الحاجة لدراسة هذه المشكلة، وتحديد المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في الحد من تأثيرها السلبي باستخدام السياسات الاقتصادية الناجحة للحد من تزايد تأثير مشكلة الدين العام دون أن يكون لها آثار جانبية أخرى .

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى استجابة الدين العام للتغيرات التي تحدثها متغيرات السياسات الاقتصادية (معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الصادرات والاستيرادات) ومدى قدرة الاقتصاديات المتحولة اختيرت رومانيا انموذجاً لها من تحسين وضعها الاقتصادي في ظل وجود تراكمات الدين العام فيها، وسيتم تناول الجوانب النظرية المستمدة من أفكار النظرية الاقتصادية، ومن ثم التعرف على محددات الدين العام من خلال بعض المتغيرات الكلية للسياسات الاقتصادية ومن ثم قياس وتحليل أثر هذه المتغيرات في الدين العام للدول قيد الدراسة التي شملت كل من (العراق، الجزائر، كندا، رومانيا، النيجر).

فرضية البحث:

يفترض البحث بأن هناك تأثيرات للمتغيرات الاقتصادية الكلية في الدين العام في الاقتصاد الروماني إلا أن هذه التأثيرات تزداد في الامد القصير وتتضاءل في الأمد الطويل.

منهجية البحث:

اعتمد البحث منهجية التحليل الاقتصادي بأسلوبين رئيسين، الأول التحليل الوصفي، المستند على النظرية الاقتصادية، والثاني التحليل القياسي الذي يستند إلى طرائق القياس الاقتصادي الحديث وأدواته لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في الدين العام، ومن ثم مناقشة نتائج الاختبارات القياسية لتقييم الجانب التطبيقي في البلدان المختارة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدين العام:

أولاً: مفهوم الدين العام وخصائصه:

١. مفهوم الدين العام:

يُعدُّ الدين العام مورداً إضافياً لزيادة الإيرادات العامة في حالة عجز الإيرادات الأخرى عن تمشية أمور الدولة المالية، تلجأ إليه لتمويل نفقاتها العامة في الوقت القريب، وتشكل قرضاً رسمياً يتوجب سداؤه مستقبلاً، ووردت تفسيرات له في أدبيات الفكر الاقتصادي والمالي منها: الدين العام هو المبلغ الذي تلتزم به الدولة أو إحدى الوحدات العامة فيها للغير نتيجة اقتراضها لذلك المبلغ لتمويل عجز موازنتها مع التعهد بمدة سداد وفق فائدة محددة على أصل الدين حسب شروط إنشائه (محمد وآخرون، ٢٠١٨: ١٠١).

على أنه مجموعة الالتزامات التي تعهدت والتزمت دولة معينة بالوفاء به تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أم الخارج، وتتبع هذه الالتزامات بثلاثة أنواع للديون منها الديون الناتجة عن الاتفاقات المبرمة بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية، ومنها قروض البنوك الأجنبية إلى حكومة دولة أخرى، أو قروض دولة من دولة أخرى (علوش وعباس، ٢٠٢٠: ٥٣٤).

٢. خصائص الدين العام:

أ. يشمل مصطلح الدين العام على المبالغ النقدية المقترضة، ومن ثم لا يدخل فيه الدين التجاري والناتج عن استيراد سلع وخدمات وكذلك المستحقات الاستثمارية، وهي المبالغ المستحقة للمقاولين والموردين عن أعمال استثمارية.

ب. لا يدخل في الوحدات العامة التي استدان بالدين العام شركات قطاع الأعمال العام أو البنوك العامة، وإنما تتحدد في كل من الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي.

ت. ويعني بأعباء خدمة الدين العام وهو ما تتحمله الجهات المدينة من مبالغ تحسب وتدفع دورياً للدائنين ممثلة في كل من الفوائد التي هي عبارة عن نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، وتظهر هذه الفوائد في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتعدُّ أحد بنود الإنفاق الجاري، وأقساط سداد الدين التي هي المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الاقتراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية (محمد وآخرون، ٢٠١٨: ١٠٢).

ثانياً: وظائف الدين العام:

هناك ثلاث وظائف أساسية للدين العام، يمكن التعرف عليها من خلال الآتي:

١. وظيفة الاستقرار:

إذ إن الحكومة هي المسؤولة عن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ولاسيماً في أوقات الأزمات التي يمرُّ بها البلد، وفي هذه الحالة يجب أن لا تكون الميزانية المتوازنة هدفاً رئيساً، كما أن السياسة المالية تحتاج في المقام الأول إلى المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، أي تخفيض الدين الحكومي عندما يظهر على الاقتصاد علامات الانتعاش الاقتصادي، وعندما يكون أداء الاقتصاد ضعيفاً يسمح ذلك بزيادة الدين الحكومي (رشيد وآخرون، ٢٠٢١: ٣٧١).

٢. وظيفة التمكين:

أي تحقيق هدف التمكين الضريبي؛ إذ أن هناك ضرورة في اتساق السياسة الاقتصادية لبدء نشاط استثماري كافٍ من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف؛ إذ له أهمية كبيرة جداً على وضع الضرائب في الأجل البعيد، ويمكن خلق جو من الثقة يستطيع فيه أصحاب المشاريع من التخطيط وحساب الاستثمارات في الأجل البعيد.

٣. وظيفة تقاسم العبء:

ويحصل ذلك عندما تحقق المبالغ المنفقة في الوقت الحالي المنافع للجيل الحالي واللاحق أي توزيع الأعباء الضريبية على الأجيال مع مرور الزمن، ليس من الضروري على دافعي الضرائب في المدة الحالية دفع التكاليف الكلية لمثل هذه الأنشطة الحكومية، بل يجب على دافعي الضرائب المستقبليين أيضاً المساهمة بما يتماشى مع الفوائد التي حصلوا عليها من نفقات المدة السابقة (الدفع حسب الاستخدام)، وتتمثل هذه الوظيفة في الاستثمارات العامة التي تزيد من كفاءة الاقتصاد في الأجل البعيد، إلا أنها تسبب عجزاً مؤقتاً في الميزانية (الفتلاوي والموسوي، ٢٠١٩: ٢٧٣).

المبحث الثاني: آلية العلاقة بين متغيرات السياسات الاقتصادية والدين العام:

١. معدل التضخم والدين العام:

يُعرَّف التضخم على أنه التزايد المستمر في أسعار السلع والخدمات (أيدجمان، 1988: 363).

فيما يُعدُّ تأثير التضخم في الدين العام ذا ارتباط وثيق سواءً الطويلة الأجل أم المتوسطة الأجل، ويقل من قيمة الدين، كونه يتسبب بتآكل القيمة الحقيقية لتلك الديون (Akitoby, et.al., 2017:37)، كما أن للتضخم آثاراً متفاوتة للعديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها الدين العام؛ إذ قد يستفيد البلد المدين (Debtor) من التضخم بينما قد يتضرر البلد الدائن (Creditor)، نتيجة تأثره بالتضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للدين العام عند السداد.

وحقيقة فإنَّ مصدر نشوء الدين العام هو العجز الممول من خلال الديون، وتلجأ الكثير من الدول لاسيما النامية منها إلى الدين العام لخلق المزيد من الموارد المالية لتلبية الاحتياجات الحكومية التي لا يمكن تحقيقها من خلال الوسائل الضريبية المعروفة، لذلك يزداد الإنفاق الحكومي بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة مشكلاً عبئاً تضخيمياً على الدولة.

ومهما يكن من أمر فإنَّ الدين العام له آثار تضخمية ضارة ولاسيماً إذا كان يتشكل في معظمه من المديونية الخارجية التي تُعدُّ عنصراً فعّالاً لمزيد من الآثار التضخمية.

ولا يبقى إلا أن نشير إلى أن معظم الأدبيات المتعلقة بدراسة العلاقة بين معدل التضخم والدين العام تطرح فكرة قوة العلاقة بين هذين المتغيرين التي تزداد كلما كانت الدولة مثقلة بالديون، والعلاقة بحكم ذلك ستكون طردية وتبادلية فزيادة حجم الدين العام يزيد من التضخم، في حين أن ارتفاع التضخم يزيد من حجم الدين العام بفعل التأثير في القيمة الحقيقية للديون (Aimola & Odhiambo, 2020: 10-11).

٢. سعر الفائدة والدين العام:

يشير سعر الفائدة إلى المبلغ الذي يتم دفعه مقابل استخدام المدخرات من المصارف التجارية، وبالإمكان التمييز بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وأسعار فائدة طويلة الأجل، فالأولى تقدم للقروض قصيرة الأجل أو ذات طبيعة مؤقتة قد تصل حتى خمس سنوات، بينما الثانية تقدم عن قروض مددها أطول من خمس سنوات، وعادة ما تتجه وتتذبذب أسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً بصورة أكبر في الأجل القصير، فيما ينظر لها على أنها تلك المبالغ المعلنة من السلطات النقدية والبنوك، فيما تشير أسعار الفائدة الحقيقية إلى القوة الشرائية لتكلفة الاقتراض التي يعبر عنها بخضم معدل التضخم من سعر الفائدة السائدة للوقوف على حقيقة عوائد المدخرات (عبدالرحمن، 2020: 115).

فيما تكتسب علاقة سعر الفائدة بالدين العام بصفة تبادلية، وهي مستمرة من كون متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية تمثل بمصفوفة من المتغيرات النقدية والمالية، وهذه المتغيرات مرتبطة ومتشابكة مع بعضها ومن ثم فإن فصل تأثيرات هذه المتغيرات صعبه للغاية.

فضلاً عن تغيرات أسعار الفائدة الاسمية ومن ثم الحقيقية المحلية وكذلك الدولية تترك أثراً كبيراً عبر إحداث تغيرات في قيمة السندات التي تمتلكها الحكومة (القيمة الحقيقية لها) وكذلك التي يمتلكها المستثمرون الأجانب، ومن ثم ستكون هناك تغيرات في حجم الدين العام تبعاً لذلك.

فيما ترى وجهات نظر معاكسة بأن زيادة حجم الدين العام يفرض ضغوط على الأسعار ومن ضمنها أسعار الفائدة؛ لترتفع متسبباً بآثار يتحملها البلد، وهنا سيكون للدين العام أثراً نقدياً لا تلبث أن تنتقل إلى باقي متغيرات الاقتصاد الكلي سواء أكان التضخم أم الاستثمار وكذلك النمو (Cotton, 2021: 2-4).

نستنتج من كل ما سبق أن هناك علاقة طردية ذات اتجاهين تربط أسعار الفائدة الاسمية وحجم الدين العام، وهذه العلاقة محكومة بعدة قنوات تنتقل هذه الآثار سواءً بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

٣. سعر الصرف والدين العام:

إن تغيرات سعر الصرف الأجنبي (وخاصة في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية)، يؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للديون الخارجية، ومن ثم فإن تراجع قيمة العملة المحلية، يفضي إلى سوء تقدير الدولة في استخدام سياسة تخفيض القيمة الحقيقية لسعر صرف العملة المحلية وعلى الأخص عندما تكون هذه الدولة مثقلة بالديون الخارجية، مما سيزيد من الآثار الضارة لارتفاع حجم الدين العام وستزداد قيمته الحقيقية.

فيما قد تضطر عدد من الدول النامية إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية في سعيها لتشجيع صادراتها وتعزيز قدرتها التنافسية الأمر الذي سيترتب عليه لاحقاً رفع قيمة ديونها الخارجية، لذلك عليها المزيد من التحوط والحذر والموازنة بين المكاسب والخسائر لتلك السياسة، ولاسيماً في مجال أضرارها في تزايد الدين العام (Reisen, 1989: 1-2).

٤. السياسة التجارية والدين العام:

تشير الصادرات بأنها مقدار ما يؤول للبلد من قيمة السلع، والخدمات التي تقوم بإنتاجها وتصديرها لدولة معينة أو بتبادلها مع دولة أخرى نظير سلع وخدمات أخرى (أحمد، 2015: 36). ويُعدُّ هذا المؤشر مقياساً هاماً لأنَّ عبء الديون الخارجية على بلد ما يؤثر على جدارته الائتمانية وإمكانية تعرضه للصدمات الاقتصادية. أمَّا الاستيرادات فهي عبارة عن قيمة الموارد والسلع المستوردة.

يُعدُّ حجم المبادلات التجارية من المؤشرات الرئيسة التي تعكس مديات الانفتاح التجاري على العالم الخارجي ويُعدُّ الانفتاح الاقتصادي من أبرز العوامل المحددة للنفقات العامة التي قد تزداد تبعاً لأهمية الصادرات بوصفها مكون رئيس لحجم التجارة، ومن ثم فإنَّ زيادة نسبة الصادرات إلى الاستيرادات تعكس في الحقيقة وجود معدل تبادل تجاري يميل لصالح البلد، ممَّا يزيد من إيراداته ويخفض هذا من حجم الدين العام أو على الأقل يمنع تفاقمه ويجعل التدابير المالية للتعامل مع مسألة الدين العام أكثر سلاسة.

وعلى العكس من ذلك عند زيادة حجم الاستيرادات قياساً بحجم الصادرات، فإنَّ ذلك يزيد من حجم النفقات على حساب الإيرادات العامة ويفرض قيوداً على التدابير المالية التي يرغب متخذو القرار المالي للحد من مشكلة تزايد حجم الدين العام. ونستخلص من كل ذلك بأنَّ تأثير الصادرات والاستيرادات يعتمد على الأهمية النسبية لكل منهما في مؤشر معدل التبادل التجاري الذي في يكون الحقيقة عاملاً حاسماً لمعرفة الأثر النهائي لهذين المتغيرين (Shah, et.al., 2022: 2-6).

٥. العجز المالي والدين العام:

تعرف الإيرادات العامة بأنها قيمة الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية تستخدم لتغطية نفقاتها العامة بهدف إشباع الحاجات العامة (ابو زعيتر، 2012: 46). فيما تعرف النفقة العامة على أنها صريفات الهيئات والإدارات العامة لغرض سداد الحاجات الضرورية العامة (دردوري، ٢٠١٤: ٤٠).

فيما يتشكل العجز المالي عند تزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ومن ثمَّ يتزايد حجم العجز المالي مع تزايد حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة. ويرى (كروجر، ١٩٨٧) وكذلك (مايكل، ٢٠١١) أنَّ هناك علاقة سببية تربط العجز المالي بالدين العام، والدين العام هو السبب الحقيقي لتزايد العجز المالي.

فيما نجد أنَّ تنامي الدين الخارجي قد يرتبط هو الآخر بمزيد من العجز ليس في جانب الموازنة العامة فحسب، بل كذلك في جانب الحساب الجاري بل وحتى تقييم سعر الصرف الحقيقي ومن ثمَّ أزمة ميزان المدفوعات وتنامي الديون الخارجية، فضلاً عن هذا فإنَّ هناك تأثيرات ارتدادية معاكسة للعجز المالي التي تنعكس على صيغ تدابير مالية للحد من العجز المالي الذي يظهر غالباً على شكل حاجة لمزيد من القروض التي بطبيعة الحال ستزيد من الدين العام (Folorunso & Falade, 2013).

وتأسيساً على ما سبق تبدو العلاقة بين العجز المالي والدين العام أكثر تعقيداً ممَّا تصورها الأدبيات، وقوة العلاقة السببية واتجاهها قد يختلف من مدة زمنية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر وكذلك بحسب نوع التدابير المالية التي قد يتخذها أصحاب القرار المالي.

المبحث الثالث: التقدير القياسي لأثر متغيرات السياسة الاقتصادية في الدين العام:

أولاً: الواقع المالي لاقتصاد الروماني:

تُعدُّ رومانيا من دولة أوروبا الشرقية وقامت بتغيير نظامها الاقتصادي سنة ١٩٨٩ من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وتتمتع باقتصاد قوي وبمستوى معيشة مرتفع، وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي مطلع عام ٢٠٠٧، إذ تتربع المرتبة الثالثة في الانتاج الزراعي للاتحاد الأوروبي، ولقد جاء تصنيف GDP في المرتبة الخامسة عشر في الاتحاد الأوروبي والمرتبة الأربعون عالمياً؛ إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة ما قيمته 516 مليار دولار، وبلغ متوسط أدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته (10.813) دولار للفرد سنوياً، وذات قوة عاملة ماهرة، شكلت القطاعات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، ومنها الصناعة ما نسبته 33.6٪، والزراعة 4.3٪ والخدمات 62.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تمثلت بأنشطة مالية وتأجيريه وأنشطة تجارية، والتجارة والفنادق والمطاعم والنقل، صارت رومانيا التي انضمت إلى الاتحاد السوفيتي عضواً في الكتلة الشرقية وتحولت إلى اقتصاد مخطط على النمط السوفيتي، خلال مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عملت وفق نمط التصنيع السريع في محاولة لخلق مجتمع اشتراكي متعدد الأطراف؛ إذ كان النمو الاقتصادي مدعوماً بالاستثمارات الأجنبية في سبعينيات القرن الماضي، مما أدى في النهاية إلى زيادة الدين الخارجي الذي وصل إلى 11-12 مليار دولار.

ثانياً: توصيف الانموذج والطرق القياسية المستخدمة:

اشتمل البحث على ثمانية متغيرات، سبعة متغيرات مفسرة (مستقلة)، ومتغير معتمد (تابع)، وكما هو موضح، وتم استخدام البرمجيتين الجاهزتين (Eviews V10) و (SPSS V26) في ايجاد المؤشرات الاحصائية وتحليل علاقة الارتباط والأثر بين متغيرات البحث:

- $Y =$ إجمالي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي.
- $X_1 =$ معدل التضخم (محسوب على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)).
- $X_2 =$ سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الاسمي - معدل).
- $X_3 =$ سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.
- $X_4 =$ الإيرادات العامة بوصفها نسبة من الناتج المحلي.
- $X_5 =$ النفقات العامة بوصفها نسبة من الناتج المحلي.
- $X_6 =$ الصادرات بوصفها نسبة من الناتج المحلي.
- $X_7 =$ الاستيرادات بوصفها نسبة من الناتج المحلي.

توصيف أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL):

في حالة تأثر كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في العام الحالي بقيمها في الأعوام السابقة، الأمر الذي سيؤدي ذلك إلى تضمين المتغيرات في الأنموذج، وعلى هذا الأساس يتم التعامل مع أنموذج حركي بدل من ساكن، في هذه الحالة نحن نتعامل مع نماذج الإبطاء الزمني.

تتميز طريقة (ARDL) عن الطرائق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة وهي: (حواس وزرواط، ٢٠١٤: ٢١٤)

١. إمكانية اعتمادها فيما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ ، أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح $I(1)$ ، أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتب التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

٢. تكون نتائج تطبيقها جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرة، وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب ان يكون حجم العينة كبيراً لتكون النتائج أكثر كفاءة.

٣. يُسهّم استخدامه في تقدير العلاقات التكاملية للأجلين الطويل والقصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين.

وفقاً لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة (ARDL) بالشكل الآتي:

المرحلة الأولى: أولى خطوات بناء الأنموذج القياسي للدراسة هو اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج وذلك عن طريق منهجية جذر الوحدة لديكي - فولر المعدل (ADF) The Augmented Dickey-Fulller، ويعدُّ من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، ١٩٧٩ الذي سمي باسميهما (ديفيد ديكي وواين فولر)، الذي يختبر وجود جذر الوحدة استقرارية البيانات في الأنموذج (Yoong,et.al.,2020:140)، وهناك ثلاث صيغ للأنموذج، وهي كما يأتي:

الصيغة الأولى: عدم احتواء الصيغة على الحد الثابت والاتجاه الزمني.

الصيغة الثانية: احتواؤها على الحد الثابت فقط.

الصيغة الثالثة: احتواؤها على الحد الثابت والاتجاه الزمني.

المرحلة الثانية: تحديد عدد المتباطئات المثلى باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وبواسطة مدة الإبطاء التي تحمل أقل قيمة للمعايير، معيار اكيكي للمعلومات (AIC)، معيار معلومات شوارتز البيزي (SIC)، معيار هنان كوين للمعلومات (HQ).

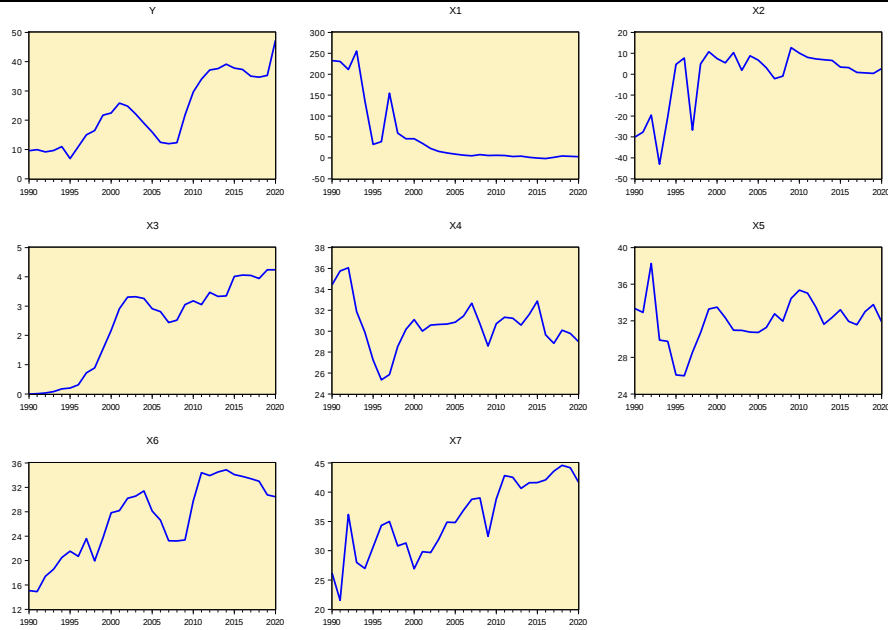
المرحلة الثالثة: يتم التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود (Bounds test) حسب إجراء الذي يستند على اختبار (Wald test) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

المرحلة الرابعة: اختبار خلو الأنموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين في قيم البواقي، من الاختبارات البديلة في هذا المجال هو اختبار برويش باجان - كودفري، وصيغة هذا الاختبار يمثل إحصائية مربع كاي (Chi-Square) وهي عبارة عن عدد المشاهدات الداخلة في تقدير أنموذج (ARDL) مضروباً في قيمة معامل التحديد الناتجة من تقدير معادلة انحدار مربع البواقي على جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في أنموذج (ARDL) (عيسى، ٢٠٢٢: ١٤٧).

المرحلة الخامسة: تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة:

١. رسم السلسلة لكل متغير:



الشكل (1) رسم السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة في رومانيا

من ملاحظة نتائج رسم سلسلة كل متغير من المتغيرات المدروسة نجد أن بعض المتغيرات غير مستقرة وذلك لوجود اتجاه عام فيها، وللتأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال أخذ أحد مؤشرات والمتمثلة بمؤشر [Augmented Dickey-Fuller] وقيمتها المعنوية (P-Value) المناظرة له، إذ إن الفرضية المستخدمة في الاختبار هي: فرضية العدم: السلسلة الزمنية غير مستقرة. الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة.

وفي حال أثبت الاختبار أن المتغير غير مستقر نقوم بأخذ الفرق الأول، ومن ثم نعيد عملية اختبار استقراريته مرة ثانية للتأكد من استقراره، ونتائج الاختبار هي كما مبينة في الجدول (1).

الجدول (1) فحص جذر الوحدة عند المستوى للمتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة في رومانيا

Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic)									
نتائج اختبار جذر الوحدة لكل متغير قبل أخذ الفرق									
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
With constant	t-Statistic	-0.414	-5.104	-3.126	-1.006	-2.332	-2.479	-1.905	-2.076
	P-Value	0.893	0.0004	0.035	0.737	0.168	0.130	0.325	0.255
Decision		No	**	*	No	No	No	No	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.137	-3.884	-3.317	-1.980	-2.247	-2.714	-2.936	-4.695
	P-Value	0.117	0.028	0.082	0.587	0.448	0.238	0.167	0.003
Decision		No	*	No	No	No	No	No	**
Non	t-Statistic	0.915	-6.098	-3.215	0.597	-0.940	-0.308	0.756	0.3272
	P-Value	0.899	0.000	0.002	0.839	0.300	0.566	0.872	0.773
Decision		No	**	**	No	No	No	No	no

Note: (**) significant at the level 1%, (*) significant at the level 5%, and (No) not

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

من نتائج الجدول (1) والمتضمن اختبار (Augmented Dickey-Fuller) لاستقرارية السلسلة الزمنية نجد أن كل من المتغيرات (Y)، (X3)، (X4)، (X5)، (X6) و (X7) جميعها غير مستقرة وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت قيمها أكبر من (0.05)، واستناداً إلى النتيجة آنفاً سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة لكل متغير من المتغيرات السابقة ويجب أخذ الفرق الأول أو الثاني للوصول إلى الاستقرار، أما بالنسبة للمتغيرين (X1) و (X2) فقد ظهر أنهما مستقرين في المستوى وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.0004)، (0.035)، على التوالي وهي أقل من (0.05).

- فحص الاستقرار بعد أخذ الفرق الأول:

الجدول (2) اختبار جذر الوحدة للمتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة في رومانيا بعد أخذ الفرق الأول

Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic)									
نتائج اختبار جذر الوحدة لكل متغير بعد أخذ الفرق الأول									
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
With constant & Trend	t-Statistic	-2.212	-	-	-3.612	-4.194	-6.331	-4.361	-8.303
	P-Value	0.028	-	-	0.011	0.002	0.000	0.001	0.000
Decision		*	-	-	*	**	**	**	**
Note: (**) significant at the level 1%, (*) significant at the level 5%, and (No) not									

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

من نتائج الجدول (2) نجد أن جميع المتغيرات التي كانت غير المستقرة صارت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت جميعها أقل من (0.05).

2. أنموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (المبطنة) (ARDL):

الجدول (3) أنموذج (ARDL) لدولة رومانيا

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 07/10/22 Time: 01:38				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4374				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 2, 2, 2, 2)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0019	4.172358	0.228373	0.952853	Y(-1)
0.0036	3.774465	0.059880	0.226015	X1
0.0137	-2.985337	0.024308	-0.072568	X1(-1)
0.0072	3.364357	0.196324	0.660506	X2
0.0430	2.903083	3.345296	6.700906	X3
0.3601	0.959096	2.202354	2.112268	X3(-1)
0.0382	2.961694	0.929879	1.824138	X4
0.7343	0.349104	0.636118	0.222071	X4(-1)
0.0286	-2.555006	0.500786	-1.279512	X4(-2)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0184	-2.811519	1.133274	-3.186220	X5
0.4551	-0.777090	0.574385	-0.446349	X5(-1)
0.0182	2.817815	0.383292	1.080047	X5(-2)
0.1191	-1.704572	0.418566	-0.713477	X6
0.7659	-0.306018	0.382549	-0.117067	X6(-1)
0.0129	-3.021251	0.608679	-1.838971	X6(-2)
0.0844	1.915824	0.248238	0.475581	X7
0.9725	-0.035397	0.210798	-0.007462	X7(-1)
0.0061	3.461761	0.337119	1.167027	X7(-2)
0.0389	2.375171	19.78509	46.99297	C
23.95276	Mean dependent var		0.908193	R-Squared
11.52406	S.D. dependent var		0.866940	Adjusted R-Squared
4.562960	Akaike info criterion		2.095358	S.E. of Regression
5.458774	Schwarz criterion		43.90524	Sum Squared Resid
4.843518	Hannan-Quinn criter.		-47.16292	Log Likelihood
2.784554	Durbin-Watson stat		46.49663	F-Statistic
			0.000000	Prob(F-Statistic)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

- بالنظر إلى نتائج التقدير الواردة انفا يتضح ما يأتي:
١. من خلال قيمة F-Statistic المحسوبة ودرجة احتماليتها المساوية (0.00) يتضح معنوية النموذج كقوة، وذلك يعني جودة النموذج القياسي المستخدم.
 ٢. بلغت قيمة $\bar{R}^2$ (0.87) ممّا يعني ان المتغيرات المفسرة أو التوضيحية قيد الدراسة توضح التغيير في الإنفاق العام بمقدار (0.87%)، وأنَّ (13%) من التأثيرات تعود لمتغيرات أخرى خارج النموذج.
 ٣. القيمة الإحصائية لاختبار D.W بلغت (2.78) ممّا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وعليه سقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة.
- أ. تشير (c) إلى قيمة الحد الثابت والذي بلغت قيمته ٤٧% دلالة على ارتفاع حجم الدين العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي في ظل غياب المتغيرات المفسرة وقد أثبت هذا الحد معنوية قيمة احتماليتها والتي بلغت 0.039 وهي تقل بطبيعة الحال عن قيمة نظيرتها المساوية لـ 0.05.
- ب. وتعكس b_1 معلمة التباطؤ الزمني للدين العام وأن هناك تأثيرات طردية للدين العام في الفترة $t-1$ السابقة في نسبة الدين العام للناتج المحلي في الفترة اللاحقة وهذا يعني ان مسارات الدين العام في رومانيا بالوقت الحالي تعتمد على مساراتها السابقة.
- ت. وتبين b_2 وهي معلمة معدل التضخم، أن زيادة معدلات التضخم يسهم في رفع حجم الدين العام، وهذا يوافق المنطق الاقتصادي فزيادة معدل التضخم يسهم في تراجع القدرة الشرائية للوحدة النقدية ومن ثم زيادة حجم الدين، وقد بلغت قيمة هذه المعلمة قرابة 0.23 أي أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يزيد من حجم الدين العام بنسبة 0.231%.
- ث. في حين تأثيراته بأخذ التباطؤ الزمني له انعكاسات مخفضة للدين العام، إذا بلغت قيمة معلمة تباطؤه b_3 (-0.7) ويمكن تفسير هذا إلى اتجاه الاقتصاد الروماني نحو الاستقرار بشكل تدريجي مع تراجع معدلات التضخم وكل ذلك خلق حالة من الاستقرار سواء المالي والنقدي

وأسهل في ظهور معلمة التضخم بإشارة سالبة وبمعنوية مقبولة، إذ بلغت درجة احتماليتها 0.0137 وتخفض كثيراً عن قيمة نظيرتها المعطاة البالغة 0.05 وتشير b_4 إلى معلمة سعر الفائدة الحقيقي X_2 التي بلغت قيمتها 0.66 وبإشارة موجبة، إذ أن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر في قيمة السندات التي تمتلكها الحكومة، وكذلك كلف الاقتراض، وقد بلغت قيمة P المحتسبة 0.0072 وقد تقل عن نظيرتها الجدولية البالغة 0.05.

ج. وتؤكد b_5 وهي معلمة سعر الصرف X_3 إن ارتفاع قيمة الدولار لقاء العملة المحلية يزيد من حجم الدين العام الروماني بسبب تراجع القوة الشرائية للعملة المحلية، وقد أثبتت هذه المعلمة معنويتها بحسب قيمة احتماليتها البالغة 0.04، في حين لم يكن لمعلمة التباطؤ الزمني لسعر الصرف b_6 أهمية تذكر ويمكن أن يفسر ذلك إلى اتجاه رومانيا إلى دعم الاستقرار النسبي لسعر صرف عملتها المحلية مما جعل هذه العلاقة غير معنوية.

ح. وبخصوص معلمة الإيرادات العامة b_7 فقد ظهرت بإشارة موجبة ومعنوية مقبولة، وهذا يوافق المنطق الاقتصادي فزيادة الإيرادات العامة وتعظيمها من شأنه خفض الدين العام، في حين لم يكن لمعلمة التباطؤ الزمني b_8 للإيرادات العامة تأثير يذكر، أما التباطؤ الزمني الثاني لها b_9 واحد ثاني لها فثبت أن هناك تأثير سلبي في نسبة الدين العام إلى GDP، إذ بلغت قيمة المعلمة قرابة 1.28- فعدم الاستقرار في حجم الإيرادات العامة له انعكاسات سلبية في حجم الدين العام، وقد يفسر ذلك بالتحول الاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ولد نوعاً من الفوضى الاقتصادية في الاقتصاد الروماني قبل أن يعود إلى الاستقرار المالي والنقدي وبخصوص معلمة النفقات العامة b_{10} فقد ظهرت بمعنوية عالية وبإشارة سالبة توافق المنطق الاقتصادي فمزيد من النفقات يعني مزيد من الدين العام، في حين لم يذكر لمعلمة تباطؤ هذا المتغير b_{11} تأثير يذكر، أما معلمة التباطؤ الزمني الثاني b_{12} فعكست تأثيراً معنوياً سالباً دلالة على أن بعض من هذه النفقات لها دور في تخفيض الدين العام مع مرور الزمن.

خ. أما بخصوص حجم الصادرات X_6 فلم يكن له تأثير يذكر بحسب قيمة معلمته b_{13} إلا أن تباطؤه الزمني الثاني عكس تأثيراً سلبياً يوافق المنطق الاقتصادي، فزيادة حجم الصادرات يخفض من الدين العام، ويمكن تفسير ذلك في أن الإصلاحات الاقتصادية الرومانية بدأت تأتي بثمارها في تخفيض ديونها.

وأما متغير حجم الاستيرادات فهو لم يظهر بوصفه مؤشراً إلا بعد أخذ تباطؤه الزمني لتعكس معلمته b_{16} أن هناك تأثيرات إيجابية معنوية فزيادة الاستيرادات تعني مزيداً من الديون، وقد أثبتت معلمة هذا المتغير معنوية عالية إذ بلغت قيمة احتماليتها 0.0061 وهي تقل كثيراً عن نظيرتها البالغة 0.05.

ولغرض التأكد من عدم وجود أثر على المدى الطويل سنقدر معلمات الأجل الطويل ونختبر معنويتها، إذ يشير الجدول (5) إلى اختبار الأجل الطويل يُبين قيم معلمات الأجل الطويل لكل من المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد، ويُبين لدينا عدم وجود أي أثر معنوي طويل الأجل من المتغيرات المفسرة تجاه المتغير المعتمد وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت جميعها أكبر من (0.05).

الجدول (5) اختبار علاقة الأثر طويلة الأجل

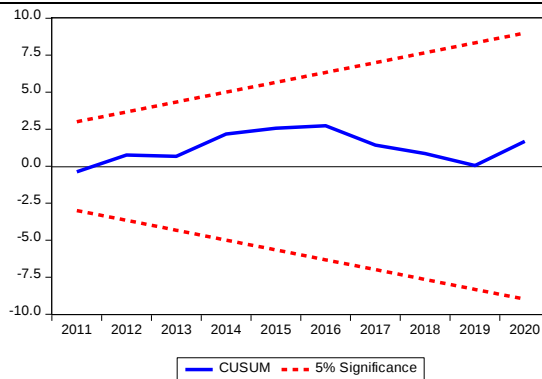
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8332	0.216120	15.05941	3.254636	X1
0.8370	0.211192	66.33483	14.00941	X2
0.8378	0.210072	889.8315	186.9286	X3
0.8433	0.202869	80.15897	16.26176	X4
0.8380	-0.209901	257.9282	-54.13936	X5
0.8446	-0.201167	281.4610	-56.62077	X6
0.8363	0.212152	163.4754	34.68167	X7
0.8464	0.198810	5013.466	996.7274	C
EC = Y - (3.2546*X1 + 14.0094*X2 + 186.9286*X3 + 16.2618*X4-54.1394*X5 -56.6208*X6 + 34.6817*X7 + 996.7274)				
معادلة الأجل الطويل				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

من نتائج الجدول (5) ومن خلال تحليل الأنموذج القياسي ظهرت عدم معنوية المتغيرات جميعها (أي ليس لها تأثير طردي أو عكسي معنوي في المتغير المعتمد للدين العام) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت قيمها مساوية إلى (0.83، 0.84، 0.84، 0.84، 0.84، 0.84، 0.84، 0.84، 0.85) وهي أكبر من (0.05) أي لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة.

الخطوة الرابعة: فحص استقرارية المعلمات في الأجل الطويل:

في هذه الخطوة سيتم اختبار استقرارية معلمات المتغيرات المفسرة في الأجل الطويل أي أننا نضمن عدم تغيرها عبر الزمن ، والاختبار المناسب لهذا الأمر هو اختبار الأخطاء التجميعية للأنموذج المقدر، وكما هو موضح في الشكل (3).



الشكل (3) اختبار الأخطاء التجميعية للأنموذج المقدر في دولة رومانيا

يُبيّن من خلال الشكل (3) ان المعلمات المقدرة في أنموذج الأجل الطويل، مستقرة عبر الزمن وذلك لأنّ الأخطاء التجميعية للأنموذجات المقدرة والمتمثلة بالخط الأزرق تقع بين خطي حدود الثقة المتمثلين بالخط الأحمر، أي أنّه وبتقادم الزمن فإنّ الأنموذج بمعلماته يبقى نفسه لا يتغير.

ثالثاً: مناقشة النتائج القياسية:

الاستنتاجات:

1. لقد زاد حجم الدين الحكومي في رومانيا بعد تحولها إلى اقتصاد السوق ويعود هذا إلى فشل برامج الإصلاح في السنوات الأولى للتحول في عقد التسعينات فضلاً عن الآثار التي انعكست على الاقتصاد الروماني بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008.
2. إن ارتفاع سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية الروماني (تراجع القيمة الحقيقية للعملة) في النصف الثاني من عقد التسعينات إلى نهاية مدة الدراسة اسهم في رفع الدين العام الحكومي سواء المقوم بالعملة المحلية أم بالدولار.
3. إن تزايد معدلات التضخم بفعل التحول إلى اقتصاد السوق وتراجع قيمة العملة المحلية انعكس بانخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى مستويات متدنية وقيم سلبية لاسيما في عقد التسعينات والذي جعل الاقتصاد الروماني اقتصاد غير جذاب للاستثمارات الأجنبية قبل أن يتدارك ذلك متخذو القرار النقدي بتبني سياسة نقدية استهدفت تخفيض التضخم واستعادة سعر الفائدة الحقيقي لقيمه الموجبة.
4. أظهرت النتائج القياسية أهمية محددات الدين العام جميعها، فضلاً عن وجود علاقة سببية تمتد من المتغيرات المفسرة (المحددات) إلى الدين العام خلال مدة الدراسة.

المقترحات:

1. للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لتجنب تزايد حجم الدين الحكومي سواء أ كان مقوماً بالعملة المحلية أم الأجنبي.
2. إن السيطرة على معدلات التضخم يسهم في المحافظة على أسعار فائدة حقيقية إيجابية مما يجعل الاقتصاد الروماني جذاباً للاستثمارات الأجنبية التي تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض حجم الدين الحكومي بفضل زيادة الدخل القومي.
3. تبني سياسة مالية تستهدف خفض النفقات و تحفيز وتعظيم الإيرادات المالية وهذا يسهم في الحد من الحاجة لمزيد من الديون والقروض.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1. ابدجمان، مايكل، 1988، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار للنشر، عمان، الأردن.
2. ابو زعيتر، أحمد خميس عبدالعزيز، ٢٠١٢، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة.
3. أحمد، محمد عبدالله آدم، ٢٠١٥، محددات الدين الخارجي في السودان: دراسة قياسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. حواس، امين وزرواط، فاطمة الزهراء، 2014، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، جامعة عبد الرحمن بن خلدون، تيارت، الجزائر.

٥. دردوري، لحسن، 2014، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر.
٦. رشيد وآخرون، ايناس محمد، أحمد إبراهيم جمعة، إبراهيم حميد محسن، 2021، تحليل أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل أثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥٢، المجلد ٢.
٧. عبدالرحمن، فرج عبدالله، 2020، أثر تغيرات سعر الفائدة والصرف الأجنبي على الدين العام في مصر (1990-2019)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٨. علوش، جعفر باقر وعباس، ايمن كاظم، ٢٠٢٠، المؤشرات المالية وعبء الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد ٣٨.
٩. عيسى، إبراهيم عبدالله جاسم، ٢٠٢٢، أثر السياسات الاقتصادية في الحد من معدلات البطالة في بلدان مختارة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٨)، مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٠. الفتلاوي، سلام كاظم شاني والموسوي، صفاء عبدالجابر، ٢٠١٩، قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٨، العدد ٣١.
١١. محمد، شيماء فاضل، اسراء عبد فرحانم، خليل اسماعيل عزيز، ٢٠١٨، قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج (ARDI)، مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية، المجلد ١٤، العدد 41.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

12. Aimola, akingbad & Odhiambo, Nicholas, 2020, University of South Africa, Department of economics, Vol. 20, No. 1.
13. Akitoby, Bernardin, Ariel Binder, Takuji Komatsuzaki, 2017, Inflation and Public Debt Reversals in the G7 Countries, Journal of Banking and Financial Economics, Faculty of Management University of Warsaw, Republic of Poland, Vol. 1, No. 7.
14. Cotton, Christopher, 2021, Debt Deficits and Interest Rates, Federal Reserve Bank of Boston.
15. Folorunto Benjamin Ayodele, Olanipekun Emmanuel Falade, 2013, Relationship between Fiscal Deficit and public Debt in Nigeria: an Error Correction Approach, Obafemi Awolowo University, Osun state, Nigeria, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 5, No. 6.
16. Reisen, Helmut, 1989, Public Debt, External Competitiveness, and Fiscal Discipline in Developing Countries, International Finance Section, Princeton University, Princeton, New Jersey.
17. Shah, Mukamil, Muhammad Mahmood Shah Khan, Asghar Kamal, 2022, The Impact of Trade Openness and Public Debt Level on Fiscal Spending in Pakistan, International Journal of Business and Management Sciences, Vol. 3, No. 2.
18. Yoong, Foo Tzen, Abdul Rahman Abdul, Nur Azura Sanusi, Suhal Kusaini, 2020, Public Debt and Economic Growth Nexus in Malaysia: An ARDL Approach, Journal of Asian Finance, Economic and Business, Vol. 7, No. 11.

